

## مقومات إقامة المصارف الإسلامية ودراسة وجودها في شمال غرب سورية

ضياء الدين البرشة، أ.م. د. أنس عيروط، أ.م. د. ياسر الحسين

قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والحقوق، جامعة إدلب

### ملخص البحث:

تناول البحث المقومات المطلوب توفرها لإمكانية إقامة المصارف الإسلامية، ودرس تحقق المقومات في شمال غرب سورية، وبداية درست المقومات المتعلقة بالحكومة القائمة كوجود القوانين والأنظمة الحكومية النازمة لعمل المصارف الإسلامية، ثم تحدث عن المقومات المتعلقة بالمجتمع وهي توفر الثقة والأمان عند الناس وحاجتهم لهذه المصارف، ثم درست المقومات المتعلقة بجانب الاعتراف وبناء العلاقات وتوفير الاحتياجات المادية والبشرية.

### الكلمات المفتاحية:

المصارف الإسلامية، البنوك الإسلامية، مقومات المصارف الإسلامية، إقامة المصارف الإسلامية، شمال غرب سورية.

## **Components of Establishing Islamic Banks and Studying Their Existence in the Northwest of Syria**

Deaa aldeen Al Barshah, D. Anas Airot, D. Yaser Al Hussein

**Islamic Economics Section, Department of Islamic Jurisprudence and  
Its Fundamentals The faculty of Sharia and Law, University of Idlib**

### **Abstract:**

The research discusses the components of establishing Islamic banks and a study to check the possibility of achieving these components in the northwest of Syria.

First, it discusses the components related to the government, such as laws and government systems that regulate the work of banks. Then, it discusses the components related to society, such as providing trust, security, and the needs of people for these banks. Next, it discusses the recognition of these banks, building relationships, and providing material and human needs.

### **Keywords:**

Islamic Banks, the components of Islamic banks, Establishing Islamic banks, North West of Syria.

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

مع التطور الاقتصادي الذي يعيشه العالم، وانتشار المصارف التجارية وما قامت به لتلبية حاجات المجتمع ورغباته من تمويل واستثمار وتقديم خدمات مختلفة، ظهرت مصارف إسلامية في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي تلبي حاجات المجتمع وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.

وبعد سنوات من الثورة شهدت مناطق شمال غرب سورية استقراراً نسبياً جعل فيها اهتماماً متصاعداً بالمشاريع والتنمية الاقتصادية، وبما أن المصارف الإسلامية لها أثرها الكبير في تحقيق التنمية وتقديم التمويلات والخدمات التي يحتاجها المجتمع، فسيدرس البحث تحليل مقومات إقامة المصارف الإسلامية في العالم ودراسة وجودها في شمال غرب سورية.

## أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث فيما يأتي:

- 1- حدوث تنمية اقتصادية في شمال غرب سورية والحاجة لوجود مصارف إسلامية تعزز هذه التنمية.
- 2- الحاجة لوجود دراسات وأبحاث مختصة تبين المقومات المطلوبة لإقامة المصرف الإسلامي وإمكانية وجودها في شمال غرب سورية.

## أسباب البحث:

- 1- حاجة مناطق شمال غرب سورية لأفكار ودراسات تسهم في النهضة الاقتصادية لها.
- 2- رغبتي في تحرير بعض المسائل المتعلقة بإقامة المصارف الإسلامية.

3- لاحظت أن الأمر بحاجة لبحث لتقدم النتائج والتوصيات للجهات المعنية، ليعود نفع هذا الأمر إن شاء الله على عامة المسلمين الموجودين في مناطق شمال غرب سورية.

## إشكالية البحث:

تكمّن إشكالية البحث في التساؤلات الآتية:

- ما المقومات المطلوبة لإقامة المصرف الإسلامي؟
- هل تتوفر المقومات المطلوبة للمصارف الإسلامية في منطقة شمال غرب سورية في ظل الظروف الخاصة التي تمر بها؟

## الدراسات السابقة:

- إمكانية تحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية -تجارب مختارة- رسالة لنيل درجة الماجستير في البنوك الإسلامية للباحثة: مريم شطيبي محمود، إشراف د. عبد الحق بوعتروس، قسم الاقتصاد والإدارة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 1433هـ-2012م.

لكن الدراسة السابقة تدرس إمكانية تحول البنك التقليدي لإسلامي ولا تدرس المقومات المطلوب توافرها في مجتمع ما لتحقيق إمكانية إقامة مصرف إسلامي، إضافة إلى أن هذا البحث سيدرس إمكانية تحقق المقومات المطلوبة في شمال غرب سورية.

## خطة البحث

المبحث التمهيدي: تعريف المصارف الإسلامية وأهميتها.

المطلب الأول: تعريف المصارف لغة.

المطلب الثاني: تعريف المصارف الإسلامية اصطلاحاً.

المبحث الأول: المقومات المتعلقة بالحكومة الموجودة.

المطلب الأول: من جانب القوانين والأنظمة الحكومية المتعلقة بالمصارف.

المطلب الثاني: من جانب وجود جهة رقابية تتابع المصرف.

المبحث الثاني: المقومات المتعلقة بالمجتمع.

المطلب الأول: من جانب وجود الثقة والأمان.

المطلب الثاني: من جانب وجود حاجة الناس لهذه المصارف ورغبتهم فيها.

المبحث الثالث: المقومات المتعلقة بتحصيل الاعتراف وبناء العلاقات ووجود الاحتياجات المادية والبشرية.

المطلب الأول: من جانب تحصيل الاعتراف وبناء العلاقات مع المصارف الأخرى.

المطلب الثاني: من جانب وجود الاحتياجات المادية والكوادر المختصة.

خاتمة.

## المبحث التمهيدي: تعريف مصطلحات البحث وأهمية المصارف الإسلامية.

### المطلب الأول: تعريف المصارف لغة:

الصَّرف هو رد الشيء أو تحويله من حال لحال، وجاءت هذه الكلمة في قول الله تعالى: ﴿... ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم بأنهم قوم لا يفقهون﴾ [التوبة: 127]، أي: رد الله قلوب هؤلاء المنافقين عن الخير والتوفيق والإيمان<sup>(1)</sup>، وتستعمل كلمة الصرف بمعنى بيع الذهب بالفضة ومنها جاءت كلمة الصيرفي الذي يقلب المال من ذهب إلى فضة أو العكس<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثاني: تعريف المصارف الإسلامية اصطلاحاً:

لم يكن لكلمة مصرف استعمال اصطلاحى خاص فقد كانت ترد في كتب الفقه بمعناها اللغوي وكانت ترد كذلك بمعنى المكان الذي يصرف فيه المال فيقولون هذا مصرف من مصارف الزكاة، لكن بعد قيام المؤسسات في الدولة الحديثة كان لكلمة مصرف معنى اصطلاحياً خاصاً وهو:

المؤسسة أو المنشأة التي تقوم بعمليات استقبال الودائع وإتاحة استثمار الأموال للمتعاملين معه وتقديم الخدمات الائتمانية والتمويلية لهم<sup>(3)</sup>.

قد وردت تعريفات عدة المتقاربة للمصارف الإسلامية منها: "هي مؤسسات مالية تقوم بتجميع الأموال واستثمارها وتنميتها لصالح المشتركين، وإعادة بناء المجتمع المسلم، وتحقيق التعاون الإسلامي في نطاق التأمين التعاوني والزكاة، وفق الأصول والأحكام والمبادئ الشرعية"<sup>(4)</sup>.

والملاحظ من التعريف السابق أنه استطرده نوعاً ما، فهناك كثير من المؤسسات المالية والخدمية التي تهتم ببناء المجتمع المسلم وتحقيق التعاون الإسلامي في النطاق المذكور.

فيمكن القول إنّ التعريف الأنسب للمصارف الإسلامية هو أنها المؤسسة التي تقوم الأعمال والخدمات المصرفية مع مراعاة نبذ كل عملية أو أداة تتعارض مع الشريعة والقيام

بابتكار أدوات وعمليات أخرى مباحة تتوافق مع الأهداف التنموية والخدمية للمصارف الإسلامية ومع الدين الإسلامي ومقاصد الشريعة<sup>(5)</sup>.

### المبحث الأول: المقومات المتعلقة بالحكومة الموجودة.

#### المطلب الأول: من جانب القوانين والأنظمة الحكومية المتعلقة بالمصارف.

لا شك بأن المصارف -كغيرها من المؤسسات - الموجودة في المجتمع تخضع لقوانين محددة تطبق عليها يجب عليها أن تلتزم بها ولا يسمح لها بتجاوزها وتحدد آلية عملها والشروط التي ينبغي أن تفعلها حتى تحصل على ترخيص بالعمل.

وتطبق المصارف الإسلامية النظام المصرفي الإسلامي الذي يعتمد أن جميع التعاملات التي سيقوم بها المصرف الإسلامي تتماشى مع الشريعة الإسلامية ولا تخالفها، وهذا النظام لا يطبق في المصارف التقليدية لأنها لا تقوم على الأساس الديني<sup>(6)</sup>.

من ثم لن تقبل المصارف الإسلامية إقامة أي معاملة تحوي الربا؛ لأن الربا محرم وعليه هو ممنوع في نظامها، وكذلك ستتقيد في التجارة بما هو مباح ولن تخوض في البضاعة المحرمة.

أما القانون المصرفي المعتمد في الدولة، فيطبق على جميع المصارف الموجودة في هذه الدولة، سواء أكانت المصارف إسلامية أم تقليدية، ومحلية أم أجنبية، وهذا القانون هو الذي ينظم آلية عمل هذه المصارف وعلاقة المصرف المركزي معها، وآلية الرقابة التي ستطبق<sup>(7)</sup>.

وقد أصدرت دول عدة قوانين خاصة لتنظيم العمل المصرفي الإسلامي، وهذا يسهل على المصارف الإسلامية وينظم عملها، ويعطيها إقبالاً أكبر من أفراد المجتمع<sup>(8)</sup>.

وأما القوانين المتعلقة في المصارف الإسلامية في حكومة الإنقاذ السورية فهي غير موجودة حالياً بسبب أن الحكومة ما زالت حديثة وعملت على صياغة قوانين تدريجياً لكن نظراً لعدم وجود فكرة لإقامة المصارف الإسلامية فلم يُعدّ قانون ينظم عملها ويحددها بأطر ويمكن إعداد قانون لها لكن الأمر سيستغرق ستة أشهر تقريباً<sup>(9)</sup>.



وبذلك يتبين أن إقامة المصارف الإسلامية هو أمر ممكن لأن هناك إمكانية لإعداد قانون لها ويضبطها، وأن هذا الأمر قد يكون في بضعة أشهر من بعد طرح فكرة إقامتها بشكل حقيقي.

### المطلب الثاني: من جانب وجود جهة رقابية تتابع المصرف.

للمراقبة أهمية كبيرة في المؤسسات بشكل عام وفي المصارف بشكل خاص وذلك لتحقيقها العديد من الأمور المهمة للمصرف وهي<sup>(10)</sup>:

- 1- التأكد من صحة البيانات والسجلات الموجودة في المصارف ودقتها.
- 2- التقليل من الأخطاء والحد من التجاوزات التي قد تحصل.
- 3- تعزيز ثقة الزبائن والعملاء وزيادة اطمئنانه.
- 4- التأكد من أن المصرف يسير نحو الأهداف الصحيحة.
- 5- التحقق من عدم وجود مخالفات للأنظمة والقوانين المتبعة.

وتتميز المصارف الإسلامية بوجود الرقابة الشرعية التي تختص بالتأكد من عدم وجود مخالفات شرعية في نظام البنك أو في الإجراءات والتطبيقات التي تكون فيه وتنقسم إلى قسمين رئيسيين<sup>(11)</sup>:

القسم الأول: رقابة شرعية مركزية، وتتبع هذه الرقابة للدولة وتضع الأنظمة والمعايير المطلوبة للمصارف الإسلامية الموجودة في هذه الدولة، وتكون إحدى الجهات المتفرعة عن المصرف المركزي لأنه المراقب للمصارف والضابط لنظامها العام.

القسم الثاني: رقابة شرعية داخلية، وتتبع هذه الرقابة لإدارة المصرف، وتدقق شرعياً خطة المصرف والخدمات والإجراءات التي يقوم بها للتأكد من سلامتها ومطابقتها للتعليمات الصادرة من الرقابة الشرعية المركزية حتى لا يقع المصرف بأخطاء وإشكالات شرعية في معاملاته.

وكلامنا في هذا المطلب يتعلق بالقسم الأول، وأما عن إمكانية وجوده في مناطق شمال غرب سورية على المصارف الإسلامية، فإنه يوجد حالياً جهاز رقابي متخصص يتبع للمؤسسة العامة للنقد، ويراقب محال الصرافة والعمليات التي يقومون بها والتأكد من عدم

مخالفتهم للنظام العام والأحكام الشرعية، لكنه بحاجة لمزيد من التطوير في حال إقامة المصارف الإسلامية نظراً لاتساع أعمالها وتنوع معاملاتها<sup>(12)</sup>.

ولذلك إمكانية تطبيق الرقابة على المصارف الإسلامية هي أمر غير صعب لأن الجهاز الرقابي موجود ولكنها مقترنة بوجود قانون يضبط عمل المصارف الإسلامية وقد تبين أنه غير موجود لكن يمكن إعداده في حال وجدت فكرة إقامتها، وتقترن كذلك بوجود حاجة لدورات تطويرية للكوادر العاملة فيها لتتوافق مع آليات عمل المصارف الإسلامية.

### المبحث الثاني: المقومات المتعلقة بالمجتمع:

#### المطلب الأول: من جانب وجود الثقة والأمان.

إن المصارف تقوم على فكرة أساسية مهمة جداً وهي أنها تعمل على جذب الأموال من الناس لتقوم بالاستفادة منها، وحال المصارف الإسلامية كحال غيرها تعتمد على استقبال أموال المستثمرين لتكوين أموالها التي ستعمل بها، وتعد أموال المستثمرين أهم مصادر المال الوارد للمصارف، من ثم فمن أهم الأمور التي يجب على المصارف عموماً أن تحققها هي كسب ثقة العملاء والمودعين تجاه المصرف، ما سينعكس إيجاباً بتقديم المزيد من الأموال من قبل هؤلاء العملاء لاستثمارها ضمن المشاريع التي يقدمها المصرف<sup>(13)</sup>.

فتحتاج المصارف الإسلامية إلى تقديم عوامل أمان تساعد في كسب ثقة العملاء حتى تحقق النجاح، ويمكن تقسيم العوامل التي تكسب العملاء الشعور بالثقة والأمان إلى قسمين:

القسم الأول: عوامل الأمان المشتركة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية وهي:

1- السمعة الحسنة: فمن أهم عوامل اكتساب المصارف ثقة العملاء ليُقبلوا على وضع

أموالهم هو سمعة المصرف الناشئة من استقرار وجوده لمدة زمنية طويلة مع قدرته على تقديم الأموال للعملاء عند طلبها، وتقديمه الأرباح بشكل دوري منتظم<sup>(14)</sup>.

2- تبعية المصرف لدولة مستقرة وقوية اقتصادياً، فلا شك أن الاستقرار الذي تعيشه

البلاد في مختلف الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية له أثر كبير في

الإقبال على المصارف بشكل عام سواء أكانت إسلامية أم لا، ولذلك يلاحظ أن النظام المصرفي في لبنان قد خسر ثقة الخارجية التي تتمثل بالمجتمع الدولي وكذلك الثقة الداخلية التي هي المجتمع اللبناني نظراً للاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تعيشها البلاد<sup>(15)</sup>.

3- خضوع المصرف لرقابة البنك المركزي الذي يلزمه بوضع حد معين من المال لديه.

## القسم الثاني: عوامل الأمان الخاصة بالمصارف الإسلامية:

1- اهتمام المصارف الإسلامية بالابتعاد عن المحرمات، فهذا لا شك بأنه يزيد من ثقة العملاء بها، فالدافع الأساسي من إقامة المصارف الإسلامية هو تجنب الأمور المحرمة، وإن التفريط بأموال المسلمين أو التعدي عليها هو أحد الأمور المحرمة، فقد أكدت النصوص الشرعية حرمة مال المسلم والنهي عن الاعتداء عليه، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ...﴾ [النساء: 29]، فقد نهى الله سبحانه وتعالى عن أخذ أموال الناس وأكلها بدون حق.

وكثرة النصوص الشرعية التي شددت على تحريم التعدي على مال المسلم، يجعل التعامل مع المصرف الإسلامي يشعر بأمان واطمئنان أكبر على أمواله خاصة في حال وجود سمعة جيدة للقائمين عليها.

2- مشاركة العملاء الخسارة عند حدوثها: في حال استثمار أموالهم بعقد مشاركة معهم، وهذا ما يعد زيادة في الأمان بالنسبة لهم<sup>(16)</sup>.

3- وجود الهيئات الشرعية من أصحاب الخبرات: فهي تطلع على أعمال هذه المصارف وممارساتها كافة للتأكد من سلامتها، ما يعزز الثقة عند المتعاملين معها<sup>(17)</sup>.

## دراسة تحقق عوامل الأمان في شمال غرب سورية:

بالنظر إلى مناطق شمال غرب سورية يلاحظ أن الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية ليست مستقرة بشكل كامل نظراً للحرب التي تعيشها المنطقة منذ أكثر من اثني عشر عاماً، وهذا يعد عاملاً سلبياً مؤثراً في الثقة في المصارف التي ستقام في المنطقة، لكن المتابع للواقع السوري يعلم أن هناك فترات تعد مستقرة نسبياً بالمقارنة مع الفترات التي تكون الحرب فيها مشتتة، وكذلك كل من يعيش في هذه المناطق يعلم بأن بعض هذه المناطق تعد بعيدة نسبياً عن المعارك الدائرة وتبقى فيها العجلة الاقتصادية تدور ولو أنها تبقى متأثرة بوجود المعارك بلا شك.

من ثم فإن الأمان الذي سيُشعر به الزبائن سيكون أكبر في حالات الاستقرار النسبي وسيزيد من احتمالية نجاح المشروع المصرفي، خاصة إذا كان القائمون عليها يمتلكون الخبرة الكافية، يقدمون التطمينات المناسبة والسمعة الجيدة التي يهتم بها الناس، والاستمرارية في العمل وتقديم أداء متوازن ونجاح سيكون له أثر كبير في كسب ثقة المجتمع.

وهذا ما أكسب "بنك شام" القائم في مناطق شمال غرب سورية ثقة التجار والصيارفة وعموم الناس كما مر، فباكتسابه السمعة الجيدة وبترويجه الكبير في سنة 2018م شجع الناس على الثقة به وأدى ذلك إلى قبول له في صندوقه الاستثماري بل في وضع الودائع العينية والنقدية التي لا يتلقى صاحبها أي مقابل مادي، وإنما يضعها لأنه يشعر بأنها ستكون بأمان أكثر هناك، ففضّل بعض التجار وبعض أصحاب الأموال إيداع أموالهم الضخمة في هذا البنك على أن يتركوها مخبأة في بيوتهم، ما يعكس الثقة التي اكتسبها منهم.

#### المطلب الثاني: من جانب وجود حاجة الناس لهذه المصارف ورغبتهم فيها.

بما أن المصارف الإسلامية تسعى لتقديم الربح لعملائها مع توفير شعور بالأمان لهم، إضافة للخدمات المختلفة التي تتيحها للناس بهدف تنمية المجتمع والأفراد فهذا سيجعل عليها إقبالاً من المجتمع المسلم الذي يرغب أفراداً بتحقيق هذه الأمور دون الوقوع بإشكالات شرعية<sup>(18)</sup>.

ونظراً لوجود الحرب في شمال غرب سورية، فهذا جعل الناس تعاني قلة في أموالها، وجعل كثيراً من المشاريع الصغيرة صعبة التنفيذ وقلل من احتمال نجاحها، لكن وجود مصارف إسلامية بإدارة صاحبة كفاءة وخبرة يجعل الناس يقبلون على استثمار أموالهم.

وقد أكد وزير الاقتصاد في حكومة الإنقاذ السورية وجود حاجة لهذه المصارف إذ قال: "المصرف الإسلامي إن كان موجوداً وقوياً سيحصل على أعداد كبيرة من العملاء من الفئة التي تمتلك بين 2000 \$ و 20000 \$ فهذه الفئة لا تستطيع أن تفتح مشروعها وحدها، والمصرف الإسلامي يليها بربحية معقولة"<sup>(19)</sup>.

ويتبين مما سبق إمكانية تحقق إقبال كبير من الناس خاصة إن استطاع المصرف التسويق لنفسه بشكل جيد واكتساب ثقة الناس وتحقيق النجاح في بداية انطلاقته، فكثير من الناس سيلجؤون إلى المصرف لأنه مؤسسة متكاملة لا مجرد شخص يقوم بتشغيل الأموال لديه.

### المبحث الثالث: المقومات المتعلقة بتحصيل الاعتراف وبناء العلاقات ووجود الاحتياجات المادية والبشرية.

المطلب الأول: من جانب تحصيل الاعتراف وبناء العلاقات مع المصارف الأخرى.

إن التطور الحاصل في العالم في مختلف المجالات كان له انعكاساته على الجانب الاقتصادي وخاصة مع التطور في وسائل الشحن ونقل البضائع الذي جعل العالم سوقاً واحدة<sup>(20)</sup>.

ونظراً لوجود اختلافات بين الدول في الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية ووجود الحاجة للاتفاق على أسس عامة وشاملة للعمل أحدثت بعض الهيئات المختصة معايير عالمية للمؤسسات المالية لتتقارب في آليات عملها ويسهل التعامل والتعاون فيما بينها، وبعد أن نشأت المؤسسات المالية الإسلامية احتاجت إلى معايير تنظم عملها خاصة مع عدم مناسبة المعايير العالمية لها<sup>(21)</sup>.

ولذلك ذكرت في مؤتمر البنك الإسلامي للتنمية عام 1987م فكرة لتأسيس فريق عمل ليعدّ نتاجاً بحثياً يتعلق بهذا الموضوع، كان ذلك فتمخضت عنه اتفاقية تأسيس "هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، وكانت انطلاقاً الفعلية سنة 1991م، ثم أجريت تعديلات على نظامها واسمها في سنة 1995م ليصبح اسمها "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، ثم في سنة 1998م بدأت بإصدار المعايير الشرعية التي تحمل الصبغة الإسلامية وتضبط عمل المؤسسات المالية الإسلامية<sup>(22)</sup>.

ويعد الالتزام بالمعايير الشرعية الصادرة عن هذه الهيئة من الأمور المهمة التي تحتاجها المصارف الإسلامية لتحقيق الاعتراف والتعاون من المصارف الإسلامية إذ إن هذه المعايير مطبقة في أكثر من 90% من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم، وإضافة لما سبق فإن تطبيق المصارف الإسلامية لهذه المعايير سيحقق لها فوائد أخرى هي<sup>(23)</sup>:

1- يزيد من ثقة المتعاملين معها لأنها تطبق معايير عالمية للمصارف الإسلامية.

- 2- يسهل تطبيق أي عقد لأن هذه المعايير تضبط المعاملات بخطوات واضحة.
  - 3- يفيد الدولة والمصارف المركزية والرقابة بالتعامل مع المصارف الإسلامية وضبطها وفقاً لما جاء في المعايير.
  - 4- يفيد في عملية التصنيف والجودة وفق الدقة في تطبيق المعايير.
- وتحتاج المصارف نظراً للخدمات التي تقدمها إلى إقامة فروع عدة لها في البلاد بل في الدول الأخرى لأن ذلك يساعدها على أن تقوم بتأدية الخدمات بشكل أفضل لعملائها وهذا ينعكس إيجاباً على قوة المصرف وسمعته، لكن مهما كثرت فروع المصرف إلا أنه يستحيل أن يغطي جميع المدن في العالم ومن ثم تلجأ المصارف إلى التعاون بعضها مع بعضها عن طريق اتفاقات معينة، ما يسهل عملها ويقويه<sup>(24)</sup>.
- وتحتاج المصارف الإسلامية -كغيرها- لبناء علاقات مع مصارف إسلامية أخرى لتقوية عملها وتلبية مصالحها؛ لأن العمل المصرفي الإسلامي يحتاج إلى تكوين شبكات عدة لتحقيق الانتشار وتوسيع مجال الخدمات المقدمة وفق النظام الإسلامي المتبع، وقد تحتاج المصارف الإسلامية لتعاملات مع مصارف تقليدية في بعض الأحيان نظراً لعدم وجود مصرف إسلامي في منطقة ما أو أنه قد يكون موجوداً لكن لا يقدم الخدمة المرادة، وبما أن المصارف التقليدية تتعامل بالربا فالأمر سيعد مشكلاً للمصارف الإسلامية ولذلك فالمسألة تحتاج إلى معرفة الحكم الشرعي لذلك، وهو ما يُناقش فيما يأتي:
- إن تعامل المصارف الإسلامية مع البنوك الربوية في بعض الأمور يعد جائزاً، لكنه مقيد بالعديد من الضوابط الشرعية التي لا مجال لتفصيلها هنا<sup>(25)</sup>.
- وفي حال إقامة مصرف إسلامي في مناطق شمال غرب سورية فإن حصوله على اعتراف من خارج هذه المناطق أو إقامته لعلاقات خارجية مع مصارف أخرى يعد أمراً غير ممكن بحسب معطيات الواقع الحالي، وذلك لأن المنطقة تعامل على أنها خارج الاعتراف السياسي ولذلك تبقى المشاريع التي فيها تواجه صعوبات في التعاملات الخارجية، ولكن يمكن بناء علاقات غير مباشرة وغير رسمية عن طريق وسطاء<sup>(26)</sup>.



ونظراً لما سبق فإن إقامة المصرف الإسلامي في هذه المناطق ينبغي التعامل معه على أنه لن يحصل على اعتراف وتعامل خارجي في الواقع والظروف الحالية فينبغي عليه وضع خطة تتلاءم مع هذه المنطقة وعدم التعويل على العلاقات الخارجية مع مراعاة عدم إهمالها كذلك فقد تتغير بعض الأمور السياسية ويصبح الأمر مستطاعاً بشكل أكبر.

### المطلب الثاني: من جانب وجود الاحتياجات المادية والكوادر المختصة.

#### أولاً: من جانب الاحتياجات المادية:

إن الاحتياجات المادية التي تحتاجها المصارف الإسلامية ليتمكن إقامتها تتكون من مكان مناسب لإقامة المصرف بحيث يتكون من بناء يتسع للكوادر العاملة في المصرف ولزيارات العملاء والزبائن له وكذلك تجهيزات تقنية معينة مناسبة لما يحتاجه المصرف.

وإن أبرز الاحتياجات المادية التي يحتاجها المصرف هو وجود مال مناسب للخطة والموازنة الموضوعة له، إذ يسبق إقامة المصرف إعداد خطة شاملة للبنك تشمل الموازنة التي يحتاجها بشكل عام وما سيخصص منها في أعمال أو خدمات معينة ويحدد الحد الأدنى الذي سيبقى في صندوق البنك وما إلى ذلك، ولهذه الخطة أهمية كبيرة نظراً لاعتماد إدارة المصرف عليها في اتخاذ القرارات وقيادة هذه المؤسسة، ولأنها تساعد الرقابة في تقييم الأداء<sup>(27)</sup>.

وإن الموارد المالية للمصرف الإسلامي تنقسم إلى قسمين رئيسيين<sup>(28)</sup>:

مصادر داخلية: وتكون من مؤسس المصرف فإن كانت الملكية كاملة للحكومة فيكون رأس المال منها وإن كان المصرف خاصاً فيكون رأس المال الأشخاص المؤسسين له.

مصادر خارجية: ويقصد بها الزبائن والعملاء والمستثمرين الذين يتعاملون مع المصرف ويفتحون فيه الحسابات بمختلف أنواعها.

#### ثانياً: من جانب الكوادر المختصة:

إن وجود الكوادر المختصة أمر مهم جداً بالنسبة للمصارف الإسلامية، فمن أبرز المشاكل التي عانت منها المصارف الإسلامية هو نقص الخبرة في الكوادر الموجودة، وهذا

شمل العاملين في الرقابة الشرعية الذين يعانون من ضعف الجانب الاقتصادي عندهم، وكذلك العاملون في الوظائف الأخرى من مدراء ورؤساء أقسام في المصرف، إذ إن المصارف الإسلامية لم تجد الكوادر المؤهلة في الجانبين الاقتصادي والشرعي، ما جعلها تستعين بالكوادر العادية التي تعمل في المصارف التجارية فساروا على النسق نفسه الذي اعتادوا عليه، وهذا أوقع المصارف الإسلامية في العديد من الأخطاء الشرعية<sup>(29)</sup>.

فمن الأمور المهمة التي ينبغي التنبيه لها قبل إقامة مصارف إسلامية في مناطق شمال غرب سورية هو التأكد من وجود كوادر مختصة مناسبة للعمل في المصرف الإسلامي، فإن لم يوجد ذلك فينبغي الحرص على إعداد هذه الكوادر وتأهيلها لتكون قادرة على العمل فيه، وذلك عن طريق دورات يقرها أهل الاختصاص تحوي الأمور التي يحتاجونها في عملهم، كما أن وجود الكوادر المختصة المناسبة سيكون له أثر كبير في الارتقاء بالعمل المصرفي الإسلامي وابتكار أدوات جديدة فيه<sup>(30)</sup>.

وأما فيما يخص إمكانية توفر الكوادر المختصة المناسبة للعمل في المصارف الإسلامية في شمال غرب سورية، فقد بين عميد كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة إدلب أنه بعد التغيير الأخير على الخطة الدراسية للمواد وإضافة مواد متعلقة بالاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية أصبح بإمكان الخريج العمل في المصارف الإسلامية، وأنه صار لديه اطلاع على العمليات المصرفية الإسلامية أما الخريجون على الخطة القديمة فيحتاجون إلى دورات تأهيلية تطلعهم على المصارف الإسلامية وتفاصيلها<sup>(31)</sup>.

وقد بين عميد كلية الشريعة والحقوق في جامعة إدلب أن الخريج من كلية الشريعة يملك أرضية شرعية وتصوراً عاماً عن المصارف الإسلامية والمعاملات التي تقوم بها، لكن هذا لا يخوله مباشرة للعمل فالدراسة التي درسها دراسة نظرية فيحتاج إلى دورات تأهيلية تفصيلية عن آلية العمل والإجراءات المتعلقة به<sup>(32)</sup>.

ويتضح مما سبق وجود كوادر متخرجة في جامعة إدلب تمتلك تصوراً عن المصارف الإسلامية والعمليات التي تقوم بها وآليات التمويل والاستثمار، وهذا لا يعني أن جميع الخريجين في هذه الكليات مناسبون للعمل في هذا المجال بل الأمر يحتاج إلى انتقاء بعناية

عن طريق إعلان مسابقة ووضع معايير مناسبة للمصارف الإسلامية تتلاءم مع أهدافها وتعكس صورة حسنة عنها وإجراء مقابلات مع المتقدمين للتعرف إليهم بشكل جيد ويمكن أن تكون أهم المعايير المطلوبة في المتقدمين هي: السيرة الحسنة - حسن الخلق - المعدل الجيد - امتلاك ثقافة شرعية واقتصادية جيدة.

وما سبق لا يُغني عن إعداد حقيبة تدريبية مناسبة لإعداد الكوادر بشكل جيد لتجنب الخلل والقصور في هذا الجانب قدر الإمكان نظراً لأهميته ووجود ضعف فيه في العديد من تجارب المصارف الإسلامية كما مر، ومن أهم الأمور التي ينبغي أن تتضمنها الحقيبة التدريبية هي:

آليات العمل وإجراءاته بشكل تفصيلي، وقانون المصارف الإسلامية، والمعايير الشرعية المتعلقة بالمعاملات المصرفية، إضافة إلى بناء الخبرات العملية في المجال التخصصي.

## الخاتمة: وقد تضمنت النتائج والتوصيات الآتية

### النتائج:

- (1) من مقومات إقامة المصارف الإسلامية ما هو موجود شمال غرب سورية وهي: وجود حاجة لها، ورغبة الناس في الاستفادة منها والتعامل معها.
- (2) من المقومات ما هو قابل للتحقق وهي تأمين رأس المال والكوادر المختصة واكتساب ثقة الناس ووجود قوانين ناظمة لعمل المصارف الإسلامية وإقامة رقابة عليها.
- (3) هناك مقومات غير قابلة للتحقيق حالياً وسيؤثر ذلك في فاعلية المصرف الإسلامي لكن لن تمنع من قيامه وهي: وجود اعتراف خارجي وعلاقات خارجية بين المصرف الإسلامي ومؤسسات أخرى نظراً للظروف الموجودة في المنطقة.

### التوصيات

- أوصي الباحثين بالاهتمام بالأبحاث المتعلقة بالمصارف الإسلامية وابتكار الأفكار لها، ومعالجة الإشكالات والصعوبات التي قد تعترضها نظراً لأهميتها في الاقتصاد الإسلامي.
- أوصي الباحثين بالاهتمام بالجانبين الشرعي والاقتصادي في الأبحاث المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي وعدم الاقتصار على أحدهما حتى يكون البحث متكاملًا.

## الحواشي

- (1) الطبري (محمد بن جرير بن يزيد ت: 310هـ): جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م، (582/14).
- (2) الخليل الفراهيدي (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ت: 170هـ): العين، تح: مهدي المخزومي - إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت، (109/7). ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ت: 458هـ): المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م، (301/8).
- (3) د. نزيه حمّاد: معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم دمشق، ط1، 1429 هـ - 2008 م، (ص421).
- (4) أ.د. وهبة الزحيلي: المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، ط3، 1427 هـ - 2006 م، (ص122).
- (5) د. صالح العلي: المؤسسات المالية الإسلامية، منشورات جامعة دمشق، د.ط، 1425 هـ - 2014 م، (ص97).
- (6) د. عبد الحق العيفة: المصارف الإسلامية المعاصرة، البدر الساطع للطباعة والنشر، ط1، 1442 هـ - 2021 م، (ص113).
- (7) لقمان محمد مرزوق: البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، 1422 هـ - 2001 م، (ص394-392).
- (8) أ.د. محمود حسين الوادي - د. حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط4، 1433 هـ - 2012 م، (ص45).

- (9) أ. باسل عبد العزيز، وزير الاقتصاد والموارد، مدينة إدلب، 2024/6/9م.
- (10) أ.د. محمد الصيرفي: إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2007م، (ص256-258).
- (11) د. عبد الحق العيفة: المصارف الإسلامية المعاصرة، (ص101-103).
- (12) أ. مصطفى عكوش، المدير المالي لمؤسسة النقد، مدينة إدلب، 2024/6/8م.
- (13) د. عبد الرزاق رحيم جدي الهيبي: المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 1998م، (ص237).
- (14) د. كمال شرف -د. هاشم أبو عراج: النقود والمصارف، 1414هـ -1994م، (ص169-170).
- (15) أيمن عمر: الأزمة الاقتصادية في لبنان: الحكومة الجديدة وفرص التعافي، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، (ص4).
- (16) علي محمد شلهوب: شؤون النقود وأعمال البنوك، شعاع للنشر والعلوم، ط1، 2007م، (ص408).
- (17) علي محمد شلهوب، شؤون النقود وأعمال البنوك، (ص412).
- (18) د. عبد الحق العيفة، المصارف الإسلامية المعاصرة، (ص81-82).
- (19) أ. باسل عبد العزيز، وزير الاقتصاد والموارد، مدينة إدلب، 2024/6/9م.
- (20) آدم سميث: ثروة الأمم، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط1، 2007م، (ص30-32).
- (21) خليف إحسان - بوقصة سليمة: الفرق بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، العدد02، 2022، الجزائر، (ص18-38).
- (22) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، عن الهيئة (أيوفي)، رابط الموقع: <https://aaoifi.com/about-aaofii>

- (23) د. سهيل محمد الأحمد: أهمية التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بالمعايير الشرعية الصادرة عن (الأيوبي)، رابط المقال: [/https://www.abp.ps/ar/Article/264](https://www.abp.ps/ar/Article/264)
- (24) د. سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، جامعة القاهرة، د.ط، 2018م، (ص144).
- (25) د. عبد الحق العيفة: المصارف الإسلامية المعاصرة، (ص110-112).
- (26) أ. مصطفى عكوش، المدير المالي لمؤسسة النقد، مدينة إدلب، 2024/6/8م.
- (27) د. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1، 1425هـ-2004م، (ص290 - 291).
- (28) د. عبد الحق العيفة: المصارف الإسلامية المعاصرة، (ص121-122).
- (29) د. موسى محمد محمود شحادة: مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة دكتوراه الجامعة الحرة في هولندا، 1432هـ - 2011م. (ص96 - 97).
- (30) أ.د. محمد علي سميران - د. محمد دوجان العموش - د. جومانة حامد الشديفات: المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، منشورات جامعة آل البيت، الأردن، د.ط، 1432هـ-2011م، (ص92).
- (31) د. وحيد عبدان، عميد كلية الاقتصاد والإدارة، مدينة إدلب، 2024/6/1م.
- (32) د. ياسين علوش، عميد كلية الشريعة والحقوق، مدينة إدلب، 2024/6/1م.

## فهرس المصادر والمراجع

- 1- ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ت: 458هـ): **المحكم والمحيط الأعظم**، تح: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م.
- 2- آدم سميث: **ثروة الأمم**، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط1، 2007م.
- 3- أيمن عمر: **الأزمة الاقتصادية في لبنان: الحكومة الجديدة وفرص التعافي**، مركز الجزيرة للدراسات، 2020.
- 4- خليف إحسان - بوقصة سليمة: **الفرق بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية**، مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، الجزائر، العدد02، 2022.
- 5- الخليل الفراهيدي (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ت: 170هـ): **العين**، تح: مهدي المخزومي - إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.
- 6- سامي السيد، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، جامعة القاهرة، د.ط، 2018م.
- 7- صالح العلي: **المؤسسات المالية الإسلامية**، منشورات جامعة دمشق، د.ط، 1425هـ - 2014م.
- 8- الطبري (محمد بن جرير بن يزيد ت: 310هـ): **جامع البيان في تأويل القرآن**، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م.
- 9- عبد الحق العيفة: **المصارف الإسلامية المعاصرة**، البدر الساطع للطباعة والنشر، ط1، 1442 هـ - 2021م.
- 10- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1، 1425هـ-2004م.
- 11- عبد الرزاق رحيم جدي الهييتي: **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 1998م.
- 12- علي محمد شلهوب: **شؤون النقود وأعمال البنوك**، شعاع للنشر والعلوم، ط1، 2007.
- 13- كمال شرف - هاشم أبو عراج: **النقود والمصارف**، د.ط، 1414هـ-1994م.
- 14- لقمان محمد مرزوق: **البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي**، البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط2، 1422هـ-2001م.
- 15- محمد الصيرفي: **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2007م.



- 16-محمد علي سميران - محمد دوجان العموش -جومانة حامد الشديفات: المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، منشورات جامعة آل البيت، الأردن، د.ط، 1432هـ-2011م.
- 17-محمود حسين الوادي - د. حسين محمد سمحان: المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط4، 1433هـ-2012م.
- 18-موسى محمد محمود شحادة: مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة دكتوراه الجامعة الحرة في هولندا، 1432هـ - 2011م.
- 19-نزیه حمّاد: معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم دمشق، ط1، 1429هـ - 2008م.

20-وهبة الزحيلي: المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، ط3، 1427هـ - 2006م.

المقابلات:

باسل عبد العزيز، وزير الاقتصاد والموارد، مدينة إدلب، 2024/6/9م.

مصطفى عكوش، المدير المالي لمؤسسة النقد، مدينة إدلب، 2024/6/8م.

وحيد عبدان، عميد كلية الاقتصاد والإدارة، مدينة إدلب، 2024/6/1م.

ياسين علوش، عميد كلية الشريعة والحقوق، مدينة إدلب، 2024/6/1م.

المواقع الإلكترونية:

سهيل محمد الأحمد: أهمية التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بالمعايير الشرعية الصادرة عن (الأيوبي)، رابط المقال: <https://www.abp.ps/ar/Article/264>

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، عن الهيئة (أيوبي)، رابط الموقع: <https://aaoifi.com/about-aaoifi>